

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

شحن هاروق الاول ملك شصر

لجهد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٦ "معاشات ومكافآت" اعتماد اضافى قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه) للاستبدال الاختيارى .

لؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - لعل وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ما

صدر بمرأى ما بين ٣ مفرسة ١٣٥٧ (٤ أبريل سنة ١٩٣٨)

هاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

سماحيل هدى

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

شحن هاروق الاول ملك شصر

لجهد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم "وزارة الداخلية" الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح اخرى" الباب ٢ "مصارف عمومية" بند ١٠ "امانات" اعتماد اضافى قدره : ١,٠٠٠ جنيه (الف ج) ملاوة على المبلغ المقرر لإعانة متكوي حريق قرية الراهير .

لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٨ "وزارة الداخلية" اعتماد اضافى قدره ٩٢,٠٨٩ جنيها (اثنان وتسعون ألفا وتسعة وثمانون جنيها) منه ٥٩,٥٦٥ جنيها في فرع ١ "ديوان العموم ومصالح اخرى" باب ٢ "مصاريف عمومية" و ٣٢,٥٢٤ جنيها في فرع ٢ (البوليس) باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز بعض بتود هذا الباب في الفرضين المذكورين .

لؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من جلة وفورات الميزانية نفسها .

مادة ٢ - لعل وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بمرأى ما بين ٣ مفرسة ١٣٥٧ (٤ أبريل سنة ١٩٣٨)

هاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

محمد محمود

وزير المالية

سماحيل هدى

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

شحن هاروق الاول ملك شصر

لجهد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

لئسنا بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ١ "ديوان العموم والبحريش" باب ٣ "اعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ٢٠٨,٦٢٧ جنيها (مائتان وثمانية آلاف وستة وستون جنيها) لأربعة مشروعات جديدة من مشروعات الدفاع الوطنى .

لؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - لعل وزيرى المالية والبحرية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بمرأى ما بين ٣ مفرسة ١٣٥٧ (٤ أبريل سنة ١٩٣٨)

هاروق

لأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

سماحيل هدى

وزير البحرية والبحرية

هسنت لطفى

هـرسوم

بتغيير أسماء بعض الطرق بمدينة القاهرة

هـسن هـاروق الأول ملك هـصر

هـمد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى شأن التنظيم بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٩

لهـل قرار وزارة الأشغال العمومية الصادر فى هذا الشأن بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩

لهـبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

لهـسما بما هوآت :

هـادة ١ - هـتمتد الإجراءات التى أقرتها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص بتغيير أسماء بعض الطرق العامة بمدينة القاهرة حسب المين بالكشف حرف (هـ) المرافق لهذا المرسوم ومرسوم التنظيم المذون أرقامها فى الكشف المذكور .

هـادة ٢ - هـل وزير الأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر برأى مابدين فى ٩ ذى الحجة سنة ١٣٥٦ (١٠ يناير سنة ١٩٣٨) .

هـاروق

لهـامر حضرة لهـاحب لهـللا

لهـئيس لهـجلس الوزراء

لهـحمد لهـحمود

لهـوزير الأشغال العمومية

لهـسين هـرى

هـكشف

لهـطرق التى وضعت لها أسماء جديدة أو أدخلت تعديلات فى أسمائها بمدينة القاهرة

لهـرقم الرسم - ١٥٢٤ و ١٢٧١ و ١٥٠٩

لهـاريخ اعتماد الوزارة - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨

لهـسماء الشوارع - لهـإطلاق اسم شارع هـاروق الأول على الطريق المحاذى للنيل بالضفة الغربية ابتداء من كوبرى عباس الثانى الى كوبرى امبابة والمكون من الشوارع الآتية :

لهـشارع الأعظم - شارع البحر الأعمى - شارع امبابة كالمين على رسومات التنظيم بالبحر الغربى قسم مابدين محافظة القاهرة .

لهـؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفورات الميزانية العامة .

هـادة ٢ - هـل وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى مابدين فى ٢ صفر سنة ١٣٥٧ (٤ أبريل سنة ١٩٣٨)

هـاروق

لهـامر حضرة لهـاحب لهـللا

لهـوزير المالية لهـوزير الداخلية لهـئيس لهـجلس الوزراء

لهـسمايل هـدى لهـحمد هـمرد لهـحمد هـمرد

هـرسوم

فى شأن تمديد مصرف تل قريط بناحتى السالفة بمركز فوه ومجلة مالك بمركز دسوق بمديرية الغربية

هـسن هـاروق الأول ملك هـصر

لهـبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

لهـسما بما هوآت :

هـادة ١ - هـتمتد من المنافع العامة تمديد مصرف تل قريط الذى أجرى فى سنة ١٩٣٠ بناحتى السالفة بمركز فوه ومجلة مالك بمركز دسوق بمديرية الغربية حسب الرسومات التى وضعت لذلك .

هـادة ٢ - هـتمتد من أملاك الحكومة العامة الأرض التى لزمت لهذا العمل وتم الاتفاق عليها مع أربابها ومساحتها ١٢ فدانا و ١٥٠ قيراطا وسهمان اثنا عشر فدانا ونحوه نشر قيراطا وسهمان) بالناجيتين المذكورتين حسب المين على الرسم الملحق بمرسومنا هذا .

هـادة ٣ - هـتمتد من أملاك الحكومة الخاصة الى أملاكها العامة الأرض الأميرية التى امتدعاها العمل المذكور ومساحتها ٨ قيراطا و ١٣٠ سهما (ثمانية قيراطا وثلاثة عشر سهما) بناحية السالفة المذكورة كما هو مبين على الرسم المشار اليه .

هـادة ٤ - هـل وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى مابدين فى ٣ صفر سنة ١٣٥٧ (٤ أبريل سنة ١٩٣٨)

هـاروق

لهـامر حضرة لهـاحب لهـللا

لهـوزير الأشغال العمومية لهـوزير المالية لهـئيس لهـجلس الوزراء

لهـسين هـرى لهـسمايل هـدى لهـحمد هـمرد